

دراسة قضية بحثية بعنوان:

محددات المسؤولية الجنائية لجرائم الاختراق والاعتراض
والانتحال وآليات الضبط والردع في التشريعات العربية في
العصر الرقمي: دراسة تحليلية مقارنة

الباحث: منيف السبيعي

241002459

دكتوراه تقنية معلومات – قضايا بحثية 1 - الفصل الأول

بإشراف: د. هبة القصبي

فبراير 2025

التكليف الأول



العنوان

العنوان:

يعتبر عنوانًا شيقًا وهامًا، خاصة في ظل التطور التكنولوجي السريع وزيادة الاعتماد على الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي مما أدى إلى ظهور جرائم إلكترونية جديدة ومعقدة مثل الاختراق والاعتراض والانتحال. مما يجعله مناسبًا للبحث العلمي، خاصة في ظل الحاجة المستمرة لتطوير الأطر القانونية التي تتعامل مع الجرائم الإلكترونية.

محددات المسؤولية الجنائية لجرائم الاختراق والاعتراض والانتحال وآليات

الضبط والردع في التشريعات العربية في العصر الرقمي: دراسة تحليلية مقارنة

- Criminal liability determinants of hacking, interception & plagiarism and ways of regulation and deterrence in Arab legislations in the digital age: Analytical comparative study

العنوان:

المتغير المستقل: التشريعات العربية الخاصة بجرائم الاختراق والاعتراض والانتحال

المتغير التابع: المسؤولية الجنائية وآليات الضبط والردع

المتغير الوسيط: التطور التكنولوجي واستخدام الإنترنت.

المتغير المعدل: الفروقات بين التشريعات العربية.

المقدمة

فقرات المقدمة و متغيرات الدراسة:

والبحث يهتم بكيفية مواجهة تلك الجرائم وتحقيق الردع من خلال تحليل ما هو منصوص عليه في التشريعات العربية المختلفة، وتقييم الأطر التشريعية الضابطة في الدول العربية، والمقارنة بينها من حيث شمول النصوص ووضوحها وآليات الردع ونوعية العقوبة، وما إذا كانت التشريعات تضع ظروفًا استثنائية لتشديد العقوبة، وماهية أوجه الشبه والاختلاف بين البلاد العربية في هذه الأمور القانونية.

المقدمة توضح أهمية الدراسة ومجالها من حيث تحليل المسؤولية الجنائية لجرائم الاختراق والاعتراض والانتحال في الدول العربية، كما أنها أوضحت متغيرات الدراسة.

تحديد مشكلة الدراسة

تحديد مشكلة الدراسة و صياغة التساؤلات:

مشكلة الدراسة:

تتبدى المشكلة البحثية في تحليل كيفية مواجهة التشريعات العربية لجرائم الاختراق والاعتراض والانتحال، وتقييم الأطر التشريعية الضابطة للمجال الإلكتروني في الدول العربية؛ لما له من أثر في سد الفجوة البحثية في هذا المجال، وتوفير الأساس العلمي لتطوير النص القانوني في ظل تسارع التطورات والتغيرات التكنولوجية والاتصالية في هذا المجال، وتتصل أيضًا مشكلة الدراسة بالمقارنة بين محددات المسؤولية الجنائية لجرائم الاختراق والاعتراض والانتحال وتحليلها كما وردت بالنصوص التشريعية في البلاد العربية، وذلك من حيث شمول النصوص ووضوحها، وآليات الردع، ونوعية العقوبة وما إذا كانت التشريعات تضع ظروفًا استثنائية، وماهية أوجه الشبه والاختلاف بين البلاد العربية- محل الدراسة- (مصر والإمارات والسودان والأردن) في هذه الأمور القانونية.

تم تحديد مشكلة الدراسة بناءً على الثغرات الموجودة في الدراسات السابقة، حيث أشارت الدراسة إلى أن هناك نقصًا في الأبحاث التي تتناول جرائم الاختراق والاعتراض والانتحال.

تحديد مشكلة الدراسة و صياغة التساؤلات:

تم صياغة المشكلة البحثية في عدة تساؤلات منها:

ما هي صور الاستخدامات غير المشروعة وفقًا

للنصوص القانونية؟

كيف جاء التكييف القانوني لحالات الاختراق

والاعتراض والانتحال؟ ما هي العقوبات الواردة في

التشريعات العربية لهذه الجرائم؟

تساؤلات الدراسة:

- في ضوء أهداف الدراسة المحددة، تسعى الدراسة للإجابة عن التساؤلات التالية:
- ما هي صور الاستخدامات غير المشروعة وفقًا لتوصيف النص القانوني (تحديدًا فيما يتصل بالاختراق- الاعتراض- الانتحال) لمواقع التواصل الاجتماعي بتشريعات الدول العربية محل الدراسة؟
- كيف جاء التكييف القانوني لحالات الاستخدامات غير المشروعة فيما يتصل بالاختراق والاعتراض والانتحال باستغلال الإنترنت في تشريعات الدول العربية محل الدراسة؟
- ما هي العقوبات الواردة بتشريعات البلاد العربية محل الدراسة في حالات الاختراق والاعتراض والانتحال باستغلال الإنترنت؟
- كيف تراوح النص القانوني بين التخليط أو التيسير في العقوبة في الحالات المختلفة لجرائم الاختراق والاعتراض والانتحال في البلاد العربية محل الدراسة؟
- إلى أي مدى يتحقق شمول النصوص القانونية ووضوحها وكفاية آليات الردع المتصلة بنوعية العقوبة في التشريعات المختلفة محل الدراسة؟
- إلى أي مدى يتحقق الاتساق بين النص القانوني الخاص بالاختراق والاعتراض والانتحال، وبين معطيات العصر الرقمي والإشكاليات الواقعية الناجمة عنه في الاستخدامات غير المشروعة للإنترنت؟
- ما أوجه الشبه والاختلاف بين النصوص القانونية المتصلة بجرائم الاختراق والاعتراض والانتحال في التشريعات العربية المختلفة محل الدراسة؟

أهمية الدراسة و الإضافة المتوقعة

أهمية الدراسة و الإضافة المتوقعة:

أهمية الدراسة:

- التزايد المستمر لأشكال التجاوزات والجرائم المتصلة بالاختراق والاعتراض والانتحال في العصر الرقمي باستخدام مواقع التواصل الاجتماعي، خاصة أنها أصبحت وسيلة يعتمد عليها البعض لنشر الأخبار الزائفة ولتضليل الجمهور ولإثارة الفتن وزعزعة الاستقرار الأمني للدول، وهناك الكثير من الدراسات التي أشارت لضرورة الاهتمام بالجانب التشريعي لمواجهة تلك التجاوزات، ولقد تصدر اقتراح سن تشريعات وقوانين تنظم دور مواقع التواصل الاجتماعي ومضمونها المرتبة الأولى من إجمالي اقتراحات المبحوثين لتطوير دور مواقع التواصل في الحد من الجرائم الإلكترونية بنسبة 29.39٪ من دراسة أميرة محمد⁽²⁶⁾، ومن ثم تأتي الدراسة لتفند وتقيم وتقدم مقترحات تتصل بآليات مكافحة تلك الجرائم الخطيرة: جرائم الاختراق والاعتراض والانتحال، وبالتركيز عليها تحديداً، مما يسمح بالتعمق والمقارنة على أساس دقيق بين نصوص القوانين العربية محل الدراسة، وهو ما يتسق مع متطلبات العصر الرقمي وإشكالياته.
- تعد الدراسة من أوائل الدراسات التي تهتم ببحث آليات الردع فيما يتصل بجرائم شديدة الخطورة ألا وهي الاختراق والاعتراض والانتحال، وتحلل وتقارن النصوص

تسلط الدراسة الضوء على الثغرات القانونية في التشريعات العربية الخاصة بجرائم الاختراق، الاعتراض، والانتحال وتقدم تحليلاً مقارناً بين القوانين في بعض الدول العربية مثل (مصر، الإمارات، السودان، والأردن) مما يساعد الباحثين المستقبليين في فهم الفروقات القانونية بين الدول العربية.

أهمية الدراسة و الإضافة المتوقعة:

- ✓ الدراسة تضيف إلى الأدبيات الأكاديمية في مجال القانون الجنائي والتكنولوجي.
- ✓ الدراسة تقدم إطارًا تحليليًا مقارنةً بين التشريعات العربية، مما يساعد الباحثين المستقبليين في فهم أوجه التشابه والاختلاف بين هذه التشريعات.
- ✓ الدراسة تفتح آفاقًا جديدة للبحث في مجالات أخرى، مثل:
جرائم انتهاك الخصوصية، وجرائم خطاب الكراهية، وجرائم الملكية الفكرية.

قراءة الإطار النظري و الربط بين المتغيرات

قراءة الإطار النظري و الربط بين المتغيرات:

و بناءا على ماتم ذكره في الشريحة (4) بخصوص المتغيرات، تم تعريف الجريمة الإلكترونية في القوانين العربية و توضيح العقوبات والإجراءات القانونية المطبقة، و من ثم ربطها بالمتغير التابع بذكر نوعية العقوبات (غرامات، سجن، أو غيرها)، و أشارت الدراسة إلى تأثير المتغير الوسيط من خلال ملاحظة تطور الجريمة الإلكترونية و ذكرت الدراسة الاختلاف بين القوانين من دولة إلى أخرى كمتغير معدل.

قراءة الإطار النظري و الربط بين المتغيرات:

نوع الدراسة:

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات المتخصصة في فقه القانون Doctrinal research وهي تلك البحوث والدراسات التي تهتم برصد وتوصيف النصوص القانونية وتحليلها بالرجوع إلى القوانين ذاتها كمصادر أولية ورئيسة؛ لكشف الرؤية التشريعية التي صيغت وفقاً لها القوانين لمواجهة الجرائم⁽²⁷⁾، وتأخذ الدراسة منحى الدراسات الوصفية التحليلية لكونها تهتم بتوصيف محددات المسؤولية الجنائية والتكييف القانوني المتصل بجرائم الاختراق والاعتراض والانتحال كما وردت بكافة النصوص القانونية المنظمة لها في البلاد العربية محل الدراسة، وتهتم بتحليلها في ضوء الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم

و قد أعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي
في منطق اختيار الأبعاد الفرعية.

تحديد الفروض ومدى ارتباطها بعنوان الدراسة

تحديد الفروض ومدى إرتباطها بعنوان الدراسة:

عبرت الدراسة بشكل جيد عن العلاقات بين الفروض و المتغيرات، لكنها لم تقدم نموذج رسومي لهذه العلاقات.

تلخيص منهجية الدراسة ومكوناتها الرئيسية

تلخيص منهجية الدراسة ومكوناتها الرئيسية:

✓ تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي و المنهج

الإستقرائي.

✓ تنوعت المصادر مابين القوانين والتشريعات و الدراسات السابقة.

✓ تتناول الدراسة التشريعات في الدول العربية (مصر، الإمارات،

السودان، والأردن)

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وكذا المنهج الاستقرائي، وتم استخدام أداة تحليل النصوص القانونية، كما اعتمدت الدراسة أسلوب المقارنة المنهجية للمقارنة بين تلك النصوص القانونية في تشريعات الدول العربية محل الدراسة، ومن أهم النتائج: تميز القانون المصري بتوضيح حالات ارتكاب الجريمة الإلكترونية التي يترتب عليها المسؤولية الجنائية لفاعلها بشكل أكبر من القوانين الأخرى، وبشكل عام فلقد خرجت التشريعات العربية محل الدراسة الخاصة بمكافحة جرائم تقنية المعلومات من عباءة الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات، وجاءت نصوصها القانونية لتتسق إلى حد كبير مع أهداف هذه الاتفاقية، ويتضح من مجمل نتائج هذه الدراسة أن هناك توجهاً قوياً بالتشريعات العربية- محل الدراسة- بشكل عام لمكافحة الجرائم الإلكترونية ومنها جرائم الاختراق والاعتراض والانتحال بفعالية.

الكلمات المفتاحية: التشريعات العربية - الاختراق - الانتحال - الاعتراض - العصر الرقمي.

تلخيص منهجية الدراسة ومكوناتها الرئيسية:

✓ المقارنة المنهجية بين القوانين العربية.

✓ الدراسة لا تعتمد على أساليب إحصائية رقمية، لكنها

تعتمد على التحليل القانوني المقارن والاستنتاج المنطقي.

وهو مناسب لطبيعة البحث الذي يهدف إلى تقييم

المسؤولية الجنائية لجرائم الاختراق والاعتراض

والانتحال.

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وكذا المنهج الاستقرائي، وتم استخدام أداة تحليل النصوص القانونية، كما اعتمدت الدراسة أسلوب المقارنة المنهجية للمقارنة بين تلك النصوص القانونية في تشريعات الدول العربية محل الدراسة، ومن أهم النتائج: تميز القانون المصري بتوضيح حالات ارتكاب الجريمة الإلكترونية التي يترتب عليها المسؤولية الجنائية لفاعلها بشكل أكبر من القوانين الأخرى، وبشكل عام فلقد خرجت التشريعات العربية محل الدراسة الخاصة بمكافحة جرائم تقنية المعلومات من عباءة الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات، وجاءت نصوصها القانونية لتتنسق إلى حد كبير مع أهداف هذه الاتفاقية، ويتضح من مجمل نتائج هذه الدراسة أن هناك توجهًا قويًا بالتشريعات العربية - محل الدراسة - بشكل عام لمكافحة الجرائم الإلكترونية ومنها جرائم الاختراق والاعتراض والانتحال بفعالية.

الكلمات المفتاحية: التشريعات العربية - الاختراق - الانتحال - الاعتراض - العصر الرقمي.

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وكذا المنهج الاستقرائي، وتم استخدام أداة تحليل النصوص القانونية، كما اعتمدت الدراسة أسلوب المقارنة المنهجية للمقارنة بين تلك النصوص القانونية في تشريعات الدول العربية محل الدراسة، ومن أهم النتائج: تميز القانون المصري بتوضيح حالات ارتكاب الجريمة الإلكترونية التي يترتب عليها المسؤولية الجنائية لفاعلها بشكل أكبر من القوانين الأخرى، وبشكل عام فلقد خرجت التشريعات العربية محل الدراسة الخاصة بمكافحة جرائم تقنية المعلومات من عباءة الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات، وجاءت نصوصها القانونية لتتنسق إلى حد كبير مع أهداف هذه الاتفاقية، ويتضح من مجمل نتائج هذه الدراسة أن هناك توجهًا قويًا بالتشريعات العربية - محل الدراسة - بشكل عام لمكافحة الجرائم الإلكترونية ومنها جرائم الاختراق والاعتراض والانتحال بفعالية.

الكلمات المفتاحية: التشريعات العربية - الاختراق - الانتحال - الاعتراض - العصر الرقمي.

هل تم تحقيق أهداف الدراسة؟

هل تم تحقيق أهداف الدراسة؟

أرى أن الدراسة حققت أهدافها إلى حد كبير، حيث قدمت

التوصيات حلولاً عملية مثل:

✓ تعميم تدريس التربية الرقمية.

✓ إضافة مادة جديدة بمسمى (الجريمة الإلكترونية)

بالجامعات.

توصيات الدراسة:

- من الأهمية بمكان رفع مستوى وعي المستخدمين لوسائل التواصل الاجتماعي حتى لا يتحولوا إلى مرتكبي جرائم أو ضحايا لجرائم إلكترونية دون علمهم بذلك، وهو ما يتطلب مزيداً من الاهتمام في كافة المدارس والجامعات وجهات العمل المتعددة بعمل دورات تدريبية أو ورش عمل لشرح وتوضيح كل ما يتصل بالجرائم الإلكترونية.
- ويرتبط بما سبق **ضرورة الاتجاه نحو تعميم تدريس التربية الرقمية للأطفال والشباب، والعمل على نشر التربية الرقمية كمنهج يتسق مع التطورات التكنولوجية وواقع الظروف الحالية في الألفية الثالثة؛ وذلك لتفادي الوقوع تحت طائلة التجريم.**
- الانتباه إلى ضرورة تدريس مواد تكنولوجيا الاتصال وأسس البرمجة والجرائم الإلكترونية إلى كل طلاب الإعلام والشرطة والحقوق والهندسة؛ لأنها أصبحت ضرورة ملحة في ظل تزايد الجرائم الإلكترونية، وأهمية رفع الوعي وتنمية المهارات الخاصة بالتعامل مع تلك الجرائم الإلكترونية لكل الجهات التي تعمل بمجال الاتصالات وما قد ينجم عنه من جرائم.

- أقترح أن تكون **مادة الجريمة الإلكترونية** أو جرائم تقنية المعلومات أحد المواد الأساسية بالجامعات المصرية لأهميتها؛ ولأنها ليست فقط من اختصاص طلاب كليات الإعلام والحقوق والشرطة؛ بل إن من حق كل طالب من الطلاب أن يعي أركان تلك الجرائم، وكيف يحمي نفسه من الوقوع فيها، وعقوباتها المقررة وفقاً للقوانين وكيفية مكافحتها.

هل تم تحقيق أهداف الدراسة؟

✓ وجود نص بكافة تشريعات مكافحة الجرائم الإلكترونية.

✓ كما أوضحت نتائج الدراسة إلى الحاجة إلى توسيع نطاق

الدارسة ليشمل الدول الأجنبية.

من المهم وجود نص بكافة تشريعات مكافحة الجرائم الإلكترونية يلزم مديري تحرير المواقع بإبلاغ مزودي خدمات الاستضافة بعناوين المستخدمين والأسماء الخاصة بالبريد الإلكتروني عند فتح الصفحة الشخصية لهم، وتعهد المستخدم بصحة هذه البيانات وتحذيره رسميًا بأن استخدام اسم غير حقيقي أو هوية مزورة (الانتحال) يعرضه للمساءلة القانونية والعقاب، وهذا من شأنه الحد من جريمة الانتحال بما يترتب عليها من تبعات خطيرة على الفرد والمؤسسات والدولة.

نحتاج إلى مزيد من الدراسات في هذا المجال تهتم ببحث كافة أشكال الجريمة الإلكترونية وتبعات ارتكابها وآليات المواجهة، بحيث لا يكون ذلك على مستوى بلادنا العربية؛ وإنما في ضوء مقارنات مع عدد من الدول الأجنبية المختلفة بحيث تتحقق أقصى إفادة من رؤية ومعرفة نصوص القوانين المختلفة، وبناء عليه يسهل اكتشاف ومتابعة الجرائم الإلكترونية والحد من آثارها السلبية على الأفراد والمجتمعات والأوطان.



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

